الى الذهن وهو الذي اي خاص بلا واسطة ولزوم الاعم بواسطة لزوم الاخص فلا يجوز
ان يكون مستدركا على قيد مستدرك بل هو قول والتكذيب فانه اذا ثبت
يكون معناه على قياس ما مر الايجاب والسلب والصدق انه اذا كذب الاصل كذب العكس
وانتفى خبر بان الاصل يلزوم والعكس لازم وكذب الملزوم لا يقتضي كذب
اللازم والايجاب ان ينتج استثنائي المقدم نقيض الثاني ومن المواد الكاذبة ما
يصدق عكسها ولا يصدق عليه التعريف كقولنا كل حيوان انسان فانه
كاذب وعكسه وهو بعض الانسان حيوان صادق هذا حاصل
ما ذكره المحقق في شرح الاشارات ثم قال فزياده او الكذب في الكل به
سهو لعله وقع من ناسخيه فان اكثر فان اكثر الكتب خاليه عنها وقد
رايت بعض نسخ هذا الكتاب يعني به الاشارات ايضا خاليا عنها وكثير
من المتاخرين لم ينتبهوا لهذا وذكروا فيه الذكر في مصنفاتهم وجوابه
انا لا نم ان معناه ذكر بل معناه اذا كذب العكس كذب الاصل على خلاف
الصدق كما هو شان اللزوم فتدبر ترشد الى هذا المعنى فاذا ظهر
ان الخبر لا يجوز كونه مستدركا للصدق بالمعنى المذكور يعني عند هذا المعنى
على ما لا يخفى فقد تعين للتحقيق والتوضيح والتشييد لبيان اللزوم بين العكس
والاصل فلا استدراك هنا ولا ارتياب في ان اكثر هذه الاشكوله اقوى
من اختها لانها على العنايات التي لا يدل عليها عين من العبارات ولا
اثر ولا ولي ما ذكره شارح المطالع في تقرير عبارة تبديل كل من طرفي
القضية بالاخر تبديلا معتبرا لمفهوم احاطة الكلية بلفظ لا بواسطة
تبديل اخر وفائدة القيود كلها ظاهرة الا قوله معتبرا لمفهومها وانما جاء به
احترازا عن تبديل طرفي المنفصلة بالاخر فانه التقريب فانه لا يسمى عكسا وانما
خرج به عنه لان اجزاء المنفصلة لا ترتيب فيها بحسب الكم والمعنى بحسب الوضع
واللفظ

والفظ وهذا ظاهر فتقديم بعضهم على البعض تبديل لا تغيير المفهوم فلا جرم خرج
به من يريد ويقول المنفصلة تنعكس فعليه حذف هذا القيد ثم ان بعضهم
قدم بيان عكس الموجبات لكونها اشرف ولان بعض السوالب ينعكس
الجزئية كما سيجيء وبعضهم عكس لان من السوالب ما ينعكس الى الكلي
وهو ان كان سالبا اشرف من الجزئية وان كان موجبا والمصنف رحمه الله
الذاتي الاول فقال والموجبة الكلية لا تنعكس موجبة كلية اذ يجوز ان يكون
المحمول اعم من الموضوع في الاصل فيمتنع حمل الاخص على كل افراد الاعم في
العكس مثلا يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق كل حيوان
انسان لا يقال لو لم ينعكس كلية لزوما كان اولى ان لا ينعكس جزئية
وذلك اذا كان المحمول ذاتيا والموضوع كقولنا كل انسان ناطق وكل
ناطق انسان لانا نقول قد مر ان العكس لازم الاصل فعدم انعكاس
الشيء الى الشيء معناه انه لا لزوم بينهما فيكفي فيه انتفاء لزوم احدهما
بل تنعكس اي الموجبة الكلية موجبة جزئية لانا اذا علمنا ان الموجبة كلية
كانت او جزئية يمكن ان نحكم تلقائي مفهومي موضوعها ومحمولها في ذات
معينة وعند ذلك يصدق الجزئية من الطرفين جزئيا مثلا فيكون بعض
الحيوان انسانا بالضرورة والموجبة الجزئية والمهملة ايضا تنعكس موجبة
جزئية وبيان انعكاسها ايضا يعرف بهذا الوجه او مانا اليه لا يقال هذا
الحكم منتقض لانا لو عكسنا قولنا بعض الانسان زيد الى قولنا بعض
زيد انسان ولم ينعكس الى كذب وصدق الاصل لانا نقول ليس المراد بزيد
ها هنا معناه الجزئي اذ المعنى الجزئي لا يقع محمولا بل المراد به المفهوم الكلي وهو
المسمى بزيد فقولنا بعض الانسان زيد معناه بعض الانسان مسمى بزيد
فينعكس بعض المسمى بزيد انسان فلا نقض والسالبة الكلية تنعكس سالبة

ذا قلنا لا شيء من الحيوان بانسان فلا شيء من الانسان بحيوان
كزيد مثلا صح